كيف نعبد طرق وصول حوالات المغتربين إلى سورية؟!

المستفيدون سماسرة وصرافون وشركات في الخارج

يسرى ديب

يفقد مرسل الحوالة ومستلمها نحو ٥٧ بالمئة من قيمتها في حال تم التحويل عن طريق شركات التحويل النظامية والمرخصة، لأن قيمة الحوالات المالية تبعاً لتسعيرة المركزي تصرف بسعر ١٢٥٦ ليرة للدولار، حسب نشرة المصرف المركزي، في حين تصرف بالقنوات غير الرسمية أو المرخصة بنحو ٢٩٠٠ ليرة للدولار!

الخبير المصرفي عامر شهدا يقول إن معظم التحويلات ترد إلى لبنان وتركيا، وإن المؤسسة اللبنانية والتركية متعاقدة مع أشخاص ضمن سورية يدفعون قيمة الحوالات لأصحابها بالليرة السورية بعد اقتطاع العمولة، وفي هذه الحالة يتم استنزاف أموال المغترب وخسارة الخزينة موارد قطع بمبالغ طائلة!

قد يكون للقاشين على إدارة القطع في البلد مبرراتهم، ولكن هل عجزوا عن إيجاد طريقة لاستقبال الحوالات؟! أو إيجاد حل وسط لسعر الحوالة؟

قلق بالغ!

رانيا محمود مقيمة في الخارج تقول إنها تضطر أن تحول لعائلتها في سورية بشكل شهري، ولا تستطيع التحويل عبر المكاتب الرسمية بسبب سعر الصرف المتدني للدولار. تضيف محمود: إنهم بكل الأحوال لا يستطيعون الاستلام بالعملة نفسها بسبب العقوبات المفروضة على من يتداول بالعملة الصعبة، عدا عن أنها تدفع ضريبة تحويل من البلد الذي تقيم فيه، ويتم خصم مبلغ ضريبة أيضاً من قبل المكتب فلا يصل نصف المبلغ الواجب استلامه إلى عائلتي.

وعندما يصل المبلغ إلى المذنوب يصبح هو المتحكم بزمان ومكان التسليم ولا اعتراض في أو لعائلتي لأنه لا يوجد إيصالات أو ما يثبت الحوالة بينها وبينه، وهي عبارة عن مكالمة عبر الانترنت تستخدم فيها أرقام وأسماء وهمية.

لتكون الخلاصة العيش بقلق بالغ ريثما يتم التسليم في مغامرة نخوضها كل شهر لكن لا خيار آخر لدينا!

ضياع المليارات

الخبير المصرفي عامر شهدا يؤكد لـ«الوطن» أن المعلومات أصبحت أكثر من معروفه لدى الجميع وبالأخص أصحاب القرار، أن حوالات المغتربين السوريين في أوروبا تخضع لابتزاز لا يمكن احتماله وتفوت الكثير من الأموال على المغتربين وعلى الخزينة السورية.

وسنطرح هنا ما وردنا وهو أن هناك ما ينوف على ٤٩٠٠ طبيب سوري في ألمانيا يقومون بالتحويل لعائلتهم في سورية مبالغ شهرية تعينهم بمعيشتهم. وأن هؤلاء يخضعون للابتزاز دائماً، حيث يدفعون عمولات ٥٠ بالمئة من مبلغ التحويل حتى يصل إلى سورية. وزيادة على ذلك فقد روى لنا أحد الأطباء أنه يحول لوالده المتقاعد ١٥٠ يورو شهرياً فيضطر والده عند قبضها أن يدخل مناطق مأزومة في حلب ليقبض المبلغ حيث يستلمه ٧٠ يورو فقط!

يضيف الخبير شهدا إن معظم التحويلات ترد إلى لبنان وتركيا، وإن المؤسسة اللبنانية والتركية متعاقدة مع أشخاص ضمن سورية يدفعون قيمة الحوالات لأصحابها بالليرة السورية بعد اقتطاع العمولة، فالقطع المحول لا يدخل الأراضي السورية وفي الوقت ذاته يقومون بتحويل الأرصدة التي تجمع لهم في لبنان إلى دول خارجية، وفي هذه الحالة يتم استنزاف أموال المغترب وخسارة الخزينة موارد قطع بمبالغ طائلة.

يتساءل الخبير شهدا: هل عجزنا عن إيجاد طريقه لاستقبال هذه الحوالات؟ أو عن إيجاد حل وسط لسعر الحوالة؟

وبحسبة اقتصادية يؤكد شهدا أنه عندما يحول المغترب ١٠٠ يورو يحسم منها عمولة ٥٠ يورو على فرض كان سعر صرف اليورو بالسوق السوداء ٣٠٠٠ ليرة سورية، وعوضاً عن أن يقبض صاحب الحوالة مبلغ قدره ٣٠٠ ألف ليره يقبض ١٥٠ ألف ليره ويخسر ١٥٠ ألف ليره سورية! على اعتبار أن المصرف اعتمد سعر ٢٧٠٠ ليره لصرف اليورو، وتم التحويل عن طريق مكتب متفق معه.

فبعد حسم عمولة نسبتها ٢٠٪ يدفع للمستفيد قيمة ٨٠ يورو على سعر ٢٧٠٠ ليرة، ويقبض المستفيد ٢١٦٠٠٠ ليرة. ويعتقد أن الجميع سيرغب في ذلك. وأن هذا الأمر يطرح سؤالاً: كيف ستدخل الأموال المجمعة في المكتب المتفق معه إلى سورية في ظل العقوبات؟

ما الحل؟

وعن الحلول المقترحة قال الخبير شهدا إنه ليس من الضروري دخول هذه الأموال إلى سورية أو استلام العملة، وإنما يتم وضع إجراءات كأن يقوم المركزي بتحرير كتاب يوجه فيه المكتب أن يحول الأموال كقيم بضائع مستورده لسورية، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الاتفاق مع ممثلي الطلاب بالخارج والمرتبطين مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية على أن يتم فتح مكتب للتحويل، واستخدامها في تمويل استيراد المواد الأولية للصناعات الدوائية والأعلاف ومواد أخرى، ويجري تحويلها من دول يوجد فيها المكتب إلى الدولة المصدرة، وبهذه الحالة نخفض الطلب على الدولار في السوق السورية ونخفض تكاليف التحويل، ونخفض التكلفة، فتنخفض أسعار المنتج، وفي الوقت ذاته ترتفع القوة الشرائية لليرة السورية. ونخفف من خسارة المغترب ونمنع ابتزازه ونخلق حالة أمان عند استلام المبلغ، إضافة إلى رفع الثقة بالمصارف السورية.

وتمنى شهدا على المعنيين دراسة آلية لاستلام تلك الحوالات بطريقة تحقق مصالح الجميع.

رغم الإجراءات المشددة

بينما يرى الخبير الاقتصادي والصناعي شادي دهام أنه مع فقدان البلاد لمصادر إيراداتها التقليدية من القطع الأجنبي بسبب الحرب والعقوبات الخارجية، باتت الحوالات المالية الخارجية للمغتربين في مناطق مختلفة من العالم المصدر الرئيسي، ويكاد يكون الوحيد أحياناً لإيرادات البلاد من القطع الأجنبي وخاصة بعد ضعف الصادرات وانعدام السياحة.

وتكمن أهمية التحويلات أنها تبلغ حجماً مهماً من الاقتصاد الوطني لا يستهان به، ويزيد من أهميتها الوضع الراهن حيث إن الداخل السوري يعاني من مشكلة نقص القطع الأجنبي.

أضاف دهام: إن «مصرف سورية المركزي» دعا المواطنين لعدم استلام الحوالات من أشخاص مجهولي الهوية أو في الأماكن العامة، وشدد على ضرورة استلامها عبر شركات الصرافة المرخصة أصولاً، تحت طائلة ملاحقتهم قضائياً، وقد تم إيقاف عمل ٦ شركات للحوالات المالية الداخلية عن عملها مؤقتاً خلال العام الفائت، بسبب «مخالفات جسيمة ومتكررة»، تضمنت المضاربة على سعر صرف الليرة، وتنفيذ عمليات صرافة غير مرخصة.

وتصرف الحوالات المالية الواردة حسب نشرة مصرف سورية المركزي الحالية بقيمة ١٢٥٦ ليرة للدولار الواحد في حين تصرف الحوالات المالية الواردة بالقنوات غير الرسمية وغير المرخصة أصولاً بحوالي ٢٩٠٠ ليرة للدولار الواحد أي يفقد مرسل الحوالة ومستلمها نحو ٥٧ بالمئة من قيمتها في حال تم التحويل عن طريق شركات التحويل النظامية والمرخصة.

أضاف الخبير دهام: إنه عندما يُسعّر الدولار حسب نشرة مصرف سورية المركزي بأقل من نصف قيمته فإن عمليات تحويل الأموال ستتم بطرق غير شرعية، وستذهب الدولارات للمضاربين، مهما كانت الإجراءات مشددة.

ودعا الخبير دهام إلى ضرورة قيام «مصرف سورية المركزي» بوضع سياسات تشجيعية، لزيادة التحويلات الواردة عبر القنوات الرسمية، أبرزها تسليم الحوالات المالية الواردة إلى سورية بسعر الدولار الرائج في السوق، وأن يعلن عن السعر الرائج يومياً، وتسليم الحوالات المالية بالسعر الرائج في السوق يكون بديلاً عن اللجوء لتشديد القبضة وكاميرات المراقبة والتحذيرات المستمرة من استلام الحوالات عبر أشخاص مجهولين بطرق غير قانونية.

الخبيرة الاقتصادية الدكتورة لمياء عاصي: صدر المرسوم رقم ٣ الصادر في الـ٢٠٢٠/١/١٨، وقضى بتشديد عقوبة المتعاملين بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو أي نوع من أنواع التداول التجاري، وكذلك المرسوم رقم ٤ القاضي بتشديد عقوبة إذاعة أو نشر وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة أو وهمية لإحداث تدن أو عدم استقرار في أوراق النقد الوطنية.

لم تكبح

عندما صدر المرسومان ٣ و٤ كان سعر الصرف بحدود ١١٠٠ ل.س للدولار في السوق الموازية، وكان السعر الرسمي للدولار ٤٣٦ ل.س، ثم أعلن البنك المركزي عن سعر تفضيلي ٧٠٠ ل.س للدولار.

اليوم في ٢٠٢١/١/١٨ وبعد انقضاء سنة على هذين المرسومين، يبلغ سعر الدولار الرسمي ١٢٥٦ ل.س أي ثلاثة أضعاف سعره في عام ٢٠٢٠، وكذلك في السوق الموازية فإن سعر الدولار بلغ أيضاً نحو ثلاثة أضعاف، هذا دليل قاطع بأن الإجراءات الزجرية والقوانين لوحدها لا تكبح جماح ارتفاع سعر الصرف ما لم تكن مترافقة بإجراءات نقدية من شأنها المساعدة في السيطرة على سعر الصرف، وحتى يتمكن المركزي من القيام بأي إجراءات يجب أن يكون لديه احتياطيات قوية، وتعتبر حصيلة الحوالات الخارجية من العملات الخارجية مهمة جداً في ترميم الاحتياطيات من العملات الأجنبية من جهة وحرمان السوق الموازية من كميات كبيرة من العملات الأجنبية التي من شأنها أن تستخدم في المضاربة من جهة أخرى، الفجوة الكبيرة في سعر الدولار بين المركزي والسوداء، جعلت المواطن يغامر باللجوء إلى السوق السوداء للحصول على قيمة حوالته بسعر يمكنه من تلبية بعض متطلباته من السلع الأساسية التي يدفع ثمنها حسب السوق السوداء للدولار الذي يفوق ضعف سعر المركزي، من يستفيد من هذا الوضع؟ هم الصرافون في السوق السوداء ويحرم البنك المركزي من عائدات دولارية تشكل رقماً مهماً، الواقع يقول: إنه بين سعر رسمي منخفض وسعر سوق سوداء مرتفع، وبين مجازفة كبيرة بمساءلة قانونية وملاحقة قضائية يبقى المواطن السوري هو الضحية الأساسية.

كورونا يساعد «تاميكو»

مدير «تاميكو» لـ«الوطن»: نتهيأ لإنتاج ١٥ مستحضراً خلال الجاري

هناء غانم

بدأت مؤسسات وزارة الصناعة بعملية تقييم شاملة حالياً لمختلف الشركات الصناعية لرصد واقع عمل شركاتها وتحسينه بما يخدم واقع العمل ويطور الشركات الصناعية لتقوم بدورها على أكمل وجه واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز العقبات الحاصلة.

وللوقوف على ذلك بيّن مدير عام الشركة الطبية العربية «تاميكو»، فداء العلي أن الشركة حققت إنجازات كبيرة في العام ٢٠٢٠ حيث بلغت قيمة الإنتاج ٩,٣ مليارات ليرة أي بزيادة كبيرة مقارنة مع العام ٢٠١٩ التي كانت ٣,٩ مليارات ليرة على حين بلغت مبيعات الشركة ٧,٢ مليارات ليرة في العام الماضي مقارنة مع العام الذي سبق والذي بلغت مبيعاته ٣,٤ مليارات ليرة، وتوقع العلي أن تصل مبيعات الشركة خلال العام إلى ١٠ مليارات ليرة سورية.. مشيراً إلى أنه لاشك أن انتشار جائحة كورونا قد انعكست على زيادة مبيعاتنا إضافة إلى إدخال مستحضرات جديدة كانت قد ساهمت في زيادة الإنتاج والمبيعات منها مستحضر «أزيثروميسين» المعتمد في البروتوكولات العلاجية المستخدمة لتخفيف أعراض الفيروس لدى المصابين به.. إضافة لخط المعقمات الذي تم إحداثه بتوجيه من الحكومة بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة بسبب انتشار كورونا.

وأضاف العلي: إنه خلال العام ٢٠٢٠ تم افتتاح أقسام لإنتاج ١٥ مستحضراً جديداً حيث قامت الشركة بتجهيز وافتتاح خط الشراب السائل بقيمة ١٤٥/ مليون ل.س في الشركة الطبية العربية «تاميكو»، وإضافة ٣/ آلات جديدة وإدخالها في العملية الإنتاجية بقيمة ٣١٧/ مليون ل.س، إضافة لإعطاء «تاميكو»، أمر المباشرة بخط إنتاج المراهم الطبية بقيمة ٨٨/ مليون ل.س. وبذلك يكون عدد المستحضرات المنتجة في الشركة نحو ٥٠ مستحضراً دوائياً من مختلف الزمر الدوائية.. ومن المقرر أن يتم افتتاح قسم للمراهم بالخدمة خلال النصف الأول من العام الحالي.. لافتاً إلى أن الشركة تعمل حالياً على التحضير لإنتاج مستحضر جديد «أميوداورون» لتنظيم ضربات القلب.

ومن الجدير ذكره أن هذا الدواء ليس له بديل بالأسواق المحلية، علماً أنه كان ينتج من القطاع الخاص لكن الشركة توقفت عن إنتاجه.

وكشف العلي أن هناك مباحثات مع العراق لتصدير الدواء السوري بمختلف الأصناف المسموح بتصديرها بعد تغطيته حاجة السوق المحلية.

وبخصوص التسويق أكد العلي أن هناك اتفاقاً مع وزارة الصحة لاعتبار تاميكو ذراع الصناعة الدوائية ويتم تكليفها إنتاج أي صنف من الأصناف الدوائية بما تراه الصحة مناسباً مع متطلبات الوضع الصحي مشيراً إلى أن هناك موزعاً للشركة عن طريق الصيدليات للتعاقد مع فروع نقابة الصيادلة بالمحافظات.

وبالعودة إلى التقرير الصادر عن المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية نجد أنه تم رصد نحو ٤,٩ مليارات ليرة للشركة منها ٧٧٢ مليوناً اعتماد أصلي، إضافة إلى مشروع السيروسات الذي قد خصص له اعتماد ٧٦٣ مليون ليرة لم ينفق منها أي شيء أي نسبة التنفيذ في المشروع صفر، على حين حقق مشروع الأدوية البشرية في السوداء نسبة تنفيذ ١٤ بالمئة وأنفق عليه نحو ١٩,٩ مليون ليرة، علماً أن الاعتماد الأصلي للمشروع ٨٤ مليون ليرة حيث تم تعديل الدراسة والمخططات لتنفيذ السور من نقابة مهندسي السويداء وتسليمها إلى وزارة الأشغال.. على حين بلغ الاعتماد المخصص لمشروع البيريفورم أكثر من ٤ ملايين ليرة ونسبة التنفيذ صفر، على حين بين التقرير أن قسم تعبئة المعقمات لم ينفق عليه شيء علماً أن لديه اعتماداً معدلاً بنحو ٣١٤ مليوناً، على حين تم اعتماد مليارات ليرة للشركة منها ٧٧٢ مليوناً اعتماد أصلي، ٣,٣ مليارات ليرة لمشروع البازلت لكن لم يحرك فيه ساكن ونسب التنفيذ ٠ بالمئة.

ومن الجدير ذكره أن نسبة التنفيذ الإجمالية ٤ بالمئة والإنفاق الفعلي للمؤسسة نحو ٢١٥ مليون ليرة.

برنامج «وين» بلا دور لمن سجل على المازوت

مدير محروقات دمشق لـ«الوطن»: لا علاقة لنا بتحديد الدور

عبد المنعم مسعود

يرصد واقع المنخفض الجوي الذي بدأ منذ أيام واقعاً مزرياً لا يفيد معه اعتراف الحكومة بضعف التوريدات وانكشاف الواقع السيئ لتوزيع مادة المازوت بأرقام هزيلة لا ينفع معها تطبيق الذكاء على شكل رسائل للتدفئة للتأكد من وصولها في ظل عدم إمكانية ذلك لأغلب المستحقين.

وبقي مراجعو محروقات دمشق والريف من مستهلكين لم تصلهم المادة على حالهم يصطفون بدأ بيد وهم يتساءلون عن المازوت ويؤكد هؤلاء المراجعون أن المادة لم تصلهم على الرغم من أن الأولوية لمن لم يحصل على الدفعة الثانية في التسليم أصبحت لهم علماً أنه ليس كل من استلموا المادة خلال الفترة الماضية هم من هذه الفئة ومن استلم المادة لا يتجاوز عددهم ٧٨ ألفاً، وكشف سكرية أن العمل يتم على مشروع جديد خاص بالسرافيس يطبق خلال الفترة القادمة وهو عبارة عن قفل البطاقات لخطوط النقل على خزان أو محطة وقود محددة وقفل أجهزة هذه السرافيس المفعلة على هذه الأجهزة.

وأوضح سكرية أن ذلك يعني توفير المادة لأصحاب خطوط النقل في المدينة من جهة ويمنع أصحاب المحطات من التصرف بمستحقاتها لمصلحة سيارات أو وسائل نقل أخرى.

وتقول مصادر «الوطن» في الريف إن من استلموا المادة لا يتجاوز عددهم ١٥٠ ألفاً من أصل ٦٤٧ ألفاً سجلوا على مازوت التدفئة مؤكدة أن تعداد في العاصمة حوالي ٢٢٨ ألفاً وإن الأولوية الآن في التسليم أصبحت لهم علماً أنه ليس كل من استلموا المادة خلال الفترة الماضية هم من هذه الفئة ومن استلم المادة لا يتجاوز عددهم ٧٨ ألفاً، وكشف سكرية أن العمل يتم على مشروع جديد خاص بالسرافيس يطبق خلال الفترة القادمة وهو عبارة عن قفل البطاقات لخطوط النقل على خزان أو محطة وقود محددة وقفل أجهزة هذه السرافيس المفعلة على هذه الأجهزة.

وأوضح سكرية أن ذلك يعني توفير المادة لأصحاب خطوط النقل في المدينة من جهة ويمنع أصحاب المحطات من التصرف بمستحقاتها لمصلحة سيارات أو وسائل نقل أخرى.

وتقول مصادر «الوطن» في الريف إن من استلموا المادة لا يتجاوز عددهم ١٥٠ ألفاً من أصل ٦٤٧ ألفاً سجلوا على مازوت التدفئة مؤكدة أن تعداد من لم يستلموا المادة من الدفعة الثانية في العام الماضي ٢٥٠ ألفاً استلم منهم حتى الآن ٩٠ ألفاً فقط.

وتؤكد مصادر «الوطن» أنه تم تخصيص محافظة الريف بكميات إضافية من المازوت تصل إلى ٣٨ طلباً يومياً وذلك بعد زيادة الكميات قبل يومين.

وباعت كل محاولات الحصول على أرقام تؤكد وصول مازوت التدفئة برسائل بعد تطبيقه من بداية الشهر في دمشق وريفها بالفشل سواء عبر مصادر «الوطن» في المحافظتين أم المعنيين فيهما الذين أحالوا الأمر إلى شركة محروقات وعلى الرغم من السؤال عن الموضوع في مناطق مختلفة في ريف دمشق وفي العاصمة إلا أنه لم يذكر أنه وصلته رسالة كهذه وفقاً لمصادر «الوطن» فإن أغلب عمليات التوزيع تتم عن طريق تعزيز المناطق بالمادة.

٤,٣ ملايين دولار صادرات الأدوية البيطرية

الوطن

شهد حجم صادرات الأدوية البيطرية السورية إلى الأسواق الخارجية تحسناً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢٠ وفق ما أكده مدير الدواء البيطري في وزارة الزراعة الدكتور زياد نمور، لافتاً إلى أن لسوق العراق كان النصيب الأكبر منها ولأسواق عربية وإقليمية أخرى، منوهاً بأن قيمة الصادرات خلال العام الماضي تجاوزت ٤,٣ ملايين دولار أميركي مقابل ٢,١ مليون دولار في ٢٠١٩ وذلك على الرغم من صعوبات الشحن ضمن ظروف الحصار الاقتصادي.

وبيّن نمور أن الإجراءات والتسهيلات التي قدمتها وزارة الزراعة لأصحاب معامل الأدوية البيطرية ساهمت بدفع عجلة الإنتاج وتشجيع التصدير، فكانت هذه الصادرات مؤشراً جيداً لعودة تعافي هذا القطاع بعد أن تعرضت معظم معامل الأدوية وخطوط الإنتاج خلال سنوات الحرب إلى أضرار كبيرة.

وقال: من المتوقع استمرار وزيادة التحسن في حجم صادرات الأدوية البيطرية خلال ٢٠٢١ بعد صدور المرسوم التشريعي رقم (٣٦) في نهاية العام ٢٠٢٠ القاضي بإعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في صناعة المستحضرات البيطرية العلاجية والوقائية من الرسوم الجمركية وكل الضرائب الأخرى المفروضة المحددة في جدول التعرفة الجمركية النافذ الصادر بالمرسوم رقم (٣٧٧) لعام ٢٠١٤ المفروضة على الاستيراد، لأن هذا الإعفاء سوف يساهم في خفض تكاليف إنتاج المستحضرات البيطرية وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

والجدير بالذكر أن الإنتاج المحلي من الأدوية البيطرية يغطي نحو ٨٠٪ من حاجة السوق المحلية وله الأثر الكبير في الحفاظ على سلامة الوضع الصحي لقطعان الثروة الحيوانية.